



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥٠٥

**البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/46/3 ، A/46/558 و Corr.1**

**البند ٧٧ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/46/3 و 39 و 74 و 163 ، A/46/206-E/1991/93 و Add.1 ، A/46/273 و Add.4 ، A/46/283-E/1991/114 ، A/46/309-S/22807 و A/46/315 و A/46/317-S/22223 ، A/46/322 ، A/46/323-S/22836 و A/46/336 و A/46/344 و 345 و 385 و 437 و 448 ، A/46/481 و A/C.2/46/4 و 570 و 526 و 501/Rev.1 و A/6/4 و A/C.2/46/L.5 و (A/C.2/46/L.5**

**(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)**

**(ط) تنظيم المشاريع (تابع)**

١ - **السيد عبد الكريم (تونس) :** قال إنه بالنظر إلى الترابط الاقتصادي فيما بين جميع البلدان ، يبدو أن هناك علاقة متبادلة ما بين البطلة في النمو الاقتصادي والشعوبات الاقتصادية المستمرة في البلدان المتقدمة النمو ، من ناحية ، والوضع الاقتصادي والمالي المترهور في البلدان النامية ، من ناحية أخرى . وللتغلب على هذه المشاكل ، من الضروري تهيئة الظروف التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي . وهكذا ، فالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إدامة ضرورية للتنمية بوصفه وسيلة لتعزيز تعاون بلدان الجنوب فيما بينها . ومع ذلك ، لا ينبغي أن ينظر إلى هذا التعاون على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب ، بل هو بالأحرى مكملا له .

٢ - وأضاف قائلا إنه يتوقع للتأثيرات الكبيرة التي طرأت في الآونة الأخيرة على العلاقات الدولية أن تؤدي إلى تعزيز التعاون الدولي ، ولا سيما تعاون بلدان الجنوب فيما بينها . والأمل معقود على لا يؤدي اندماج أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية في نظام الاقتصاد السوفييتي إلى تباطؤ التنمية في البلدان النامية الأخرى .

## (السيد عبد الكريم ، تونسي)

٢ - ومن ي يقول إن تونس لا تدخر جهدا في سبيل تعزيز التعاون فيما بين الدول الواقعة في منطقتها . وإنها كرست في السنوات الأخيرة جميع طاقاتها لإقامة اتحاد المغرب العربي . ويشكل الاتحاد ، بحكم فرض التكامل والاندماج التي توفرها الموارد الاقتصادية والثقافية والانسانية ، إطاراً طبيعياً للتعاون الإقليمي . وقد اختار أن يعزز تعاونه مع البلدان الأخرى في إفريقيا وبلدان البحر الأبيض المتوسط . وفي أوائل عام ١٩٩٢ ، سوف تستضيف تونس اجتماع قمة بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط .

٤ - وأردف قائلاً إنه فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان إفريقيا ، اشتراك تونس على نحو نشط في إنشاء "الاتحاد الاقتصادي الأفريقي" في اجتماع مؤتمر القمة السابع والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الذي انعقد في أبوجا في حزيران / يونيو ١٩٩١ .

٥ - واسترسل قائلاً إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعوقه النقص في الموارد المالية الناجم عن المديونية الشديدة ، والتدفقات السلبية لرأس المال وال معدلات المنخفضة للإدخار المحلي . وهناك عوامل أخرى منها الافتقار إلى المعلومات بشأن قدرات واحتياجات البلدان النامية وصعوبة الحصول على التكنولوجيات الحديثة . ويتوارد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل أساسي على تلك البلدان نفسها ، ولكن الدعم والمساهمات اللذين تقديمها البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة شيء لا غنى عنه .

٦ - وأردف قائلاً إنه بالنظر إلى أنه لا يمكن للنمو الاقتصادي المطرد أن يتحقق إلا من خلال الانتاجية المتزايدة ، فقد اعتمدت تونس في ١٩٨٦ برنامجاً للتكييف البيكلي . ويقوم هذا البرنامج على أساس مجموعة من التدابير الرامية إلى رفع القيود عن الأسعار والقطاع المالي وعلى تحسين المنافسة وتبسيط النظام الضريبي وتخفيض الضرائب . فعلى سبيل المثال ، تم اتخاذ تدابير لتخفيف الحماية على المنتجات المحلية عن طريق التخفيف من القيود المفروضة على استيراد المنتجات شبه المصنعة ، مما يقلل من التعرية الجمركية على المنتجات المستوردة الأخرى ويزيل القيود الكمية .

(السيد عبد الكريم ، تونس)

٧ - وأضاف قائلا إن قيود الأسعار قد رفعت عن ما يزيد على ٧٠ في المائة من المنتجات . ولتشجيع الادخار وتعزيز الاشتراك في القطاع المالي ، تقرر العمل بنوع من الرقابة النقدية غير المباشرة لا الرقابة المباشرة على الائتمان . وبما أن من رأى الحكومة أن المنتجات التونسية لا تقوى على المنافسة إلا في وجود نظام للمنافسة المفتوحة ، فقد قامت بإعادة تشكيل المشاريع العامة غير الاستراتيجية ، وحولتها إلى القطاع الخاص . وجرى الأخذ بمعايير الفعالية في تخصيم العديد من المشاريع العامة مع العناية بإعادة توزيع مهام القطاعين العام والخاص .

٨ - ومضى يقول إن تونس ، شأنها شأن معظم البلدان النامية ، تواجه صعوبات في تمويل التنمية . فبصفة المديونية الشقيق الواقع على البلد يجعل الاستثمار العام والخاص بطريقا في نموه ، ويزيد من صعوبة إتاحة فرص العمل ومكافحة البطالة . وقد اختارت تونس الاقتضاء السوقية . غير أن التعددية في مجال التجارة الدولية أخذة في الضعف بسبب الأخذ بالتدابير الحمائية ، وبسبب التقيد الطوعي للمصادرات وإنشاء تكتلات تجارية اقليمية . ومن شأن هذا الاتجاه أن يعرض للخطر الاستراتيجيات الانمائية الاقتصادية الموجهة نحو التكامل التي تقوم عليها معظم برامج الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية . وإذا أريد للترابط أن يكون ذو نتائج إيجابية ، من الضروري لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز التعاون القائم على المصلحة المشتركة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٩ - السيد أوتلولي (بوتسوانا) : تحدث باسم رئيس مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الأفريقي ، وقال في معرض إشارته إلى تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمرات (A/44/481) ، إن من دواعي سروره أن يلاحظ أن العديد من المشاريع المشار إليها في التقرير قد حصلت على تمويل . غير أن المؤتمر يواجه مشكلة مالية في عدد من القطاعات ، بما فيها قطاع الطاقة ، وقطاع الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية ، وقطاع التعدين ، وقطاع السياحة ، وقطاع النقل والاتصالات . ويسبب نقص الموارد قلقا هديدا للدول الأعضاء في المؤتمر ، التي تسعى جاهدة لحل هذه المشكلة . وعلاوة على ذلك ، فقد أضاف المؤتمر قطاعات جديدة – قطاع الأسمدة والموارد البحرية ، وقطاع الإعلام والثقافة – مما يعني أن هناك حاجة إلى موارد إضافية لتنفيذ المشاريع .

## (السيد أوتلولي ، بوتسوانا)

١٠ - وأردف قائلاً إنه بعد عشر سنوات من اعتماد إعلان لوساكا الذي أنشئ المؤتمر بموجبه ، تقوم المنظمة بعملية فحص ذاتي لتحديد كيفية مواجهة تحديات التعاون القليمي في التسعينات . ويعتمد المؤتمر كما هو مبين في تقريره السنوي لعام ١٩٩١ أن ينظر في ولايته الامثلية بغية تعزيز التكامل الاقتصادي ، وإعطاء برنامج عمله محوراً قطاعياً متكاملاً وإطاراً شاملاً متسقاً ، ووضع خطط طويلة الأجل لتمويل المشاريع تتضمن أحکاماً للاستغناء عن مساهمات الشركاء التعاونيـن في التكاليف القليمية الأساسية ولزيادة المساهمات القليمية بشكل تدريجي .

١١ - وقال في ختام كلمته إنه لما كان السلم والاستقرار عنصرين ضروريـن للتعاون الاقتصادي ، فإن المؤتمر يعتبر اتفاقات السلم في آنفـوا وعملية السلم في موزambique مسائل إيجابية ويدعو جميع البلدان إلى تشجيع هذه الجهدـ . وقال إن المؤتمر ينظر بالارتياح إلى عملية القضاء على الفعل العنصري وكان ولايزال على استعداد للترحيب بانضمام جنوب افريقيـا الديمـقراطـية اللاعنصرـية كعضو كامل العضوية في المنظمة . وقد أنشأ المؤتمر الاستشاري السنوي الأخير لجنة تخطيط مشتركة تتـألف من ممثـلين عن الدول الأعضـاء وحركات التحرـير ، مهمتها تحديد خيارات واستراتيجيات التعاون القـليمي بعد القـضاء على الفـعل العـنصـري . وأضاف في النهاية أن الخطـوات المتـخذـة إلى الان هي ذات دلـالة على ما يـولـيه المؤـتمر من أهمـية للـوضع النـاشـئ في جـنـوب اـفـرـيقـيا . ولـذلك فمن الأهمـية بـمـكانـ أن يـتعاون المجتمع الدولي مع المؤـتمر في ضـوء تـطـورـاتـ العـالـةـ .

١٢ - الأنـسـةـ تـانـ (سنـغـافـورـةـ) : أـعـربـتـ عنـ تـأـيـيدـ يـلدـهاـ بشـكـلـ لاـ لـبـسـ فـيـهـ لـتـدبـيرـ يـشـجـعـ وـيـعـزـزـ التـنظـيمـ الـاهـليـ لـلـمـشـارـيعـ بـوـصـفـهـ مـحـركـاـ مـنـ مـحـركـاتـ النـمـوـ الـاـقـتـصـاديـ الـمـطـرـدـ ،ـ لـكـنـهـ نـبـهـتـ إـلـىـ أـنـهـ يـجـبـ إـقـامـةـ تـواـزنـ بـيـنـ دـوـرـيـ الـقـطـاعـيـنـ الـعـامـ وـالـخـاصـ .ـ وـهـذـاـ أـمـرـ هـامـ بـمـصـفـةـ خـامـةـ فـيـ الـمـراـحلـ الـأـوـلـىـ لـتـصـبـيـعـ أـيـ بـلـدـ .ـ

١٣ - وأـضـافـتـ أـنـهـ لـاـ تـتـوفـرـ لـلـسـكـانـ الـمـحـلـيـنـ ،ـ فـيـ مـعـظـمـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ ،ـ مـوـارـدـ مـالـيـةـ وـلـاـ درـايـةـ بـالـعـملـ الـتجـارـيـ لـإـنـشـاءـ مـؤـسـسـاتـ تـجـارـيـةـ صـفـيرـةـ .ـ وـبـالـتـالـيـ ،ـ فـلـغـرـابـةـ أـنـ يـكـونـ الـقـطـاعـ الـعـامـ هـوـ وـرـاءـ تـحـريـكـ الـعـمـلـيـةـ الصـنـاعـيـةـ وـإـنـشـاءـ الـبـنـيـةـ الـاسـاسـيـةـ وـإـتـاحـةـ الـظـرـوفـ الـاقـتـصـاديـ الـلـازـمـةـ لـتـشـجـعـ الـاستـثـمـارـ الـاجـنبـيـ وـالـمحـلـيـ .ـ

(الاتسعة تان ، سنغافورة)

١٤ - ومضت تقول إن نهج سنغافورة إزاء مؤسسات القطاع العام تحكمه البرامجاتية الاقتصادية ومشاركة الدولة بعد أدئى في الاقتصاد . على أن خبرة سنغافورة منذ حمولها على الاستقلال عام ١٩٦٥ في مجال التصنيع والتنمية الوطنية ، هي خبرة اضطلعت فيها مؤسسات القطاع العام بدور أساسي . وفي عام ١٩٦٥ ، كانت سنغافورة تفتقر إلى الموارد الطبيعية - وهي لاتزال كذلك . وفي تلك الفترة كانت الصناعة التحويلية مسؤولة عن ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي ، وكان معدل البطالة مرتفعاً كما كان ثمة اضطراب عمالي شديد . وكانت تفتقر أيضاً إلى الدراسة الصناعية ورأسمال المالي المحلي لتنظيم المشاريع . ولذلك اضطرت الحكومة إلى أن تضطلع بدور رئيسي في بدء عملية التصنيع . وبالإضافة إلى تهيئة الظروف اللازمة للاستقرار السياسي والاستقرار في اليد العاملة ، وظفت سنغافورة بعض الاستثمارات في عدد من المجالات الرئيسية التي لم يكن بإمكان القطاع الخاص أن يستثمر فيها . وبالرغم من بعض الأخفاق والخطاء في المرحلة الأولى ، فقد ازدهرت شركات الحكومة بوجه عام في ظل جو من المنافسة العادلة مع القطاع الخاص . وقد ساهمت هذه الشركات إلى حد كبير في إنماء وتطوير اقتصاد سنغافورة .

١٥ - وفي المقام الأول ، يجب أن تكون المشاريع العامة قادرة اقتصادياً على الاستمرار . ثانياً ، يجب أن تكون أسعارها واقعية بحيث تفطي تكاليف التشغيل دون اللجوء إلى الإعانات الحكومية . وفي حالة الخدمات العامة الأساسية مثل مرافق المياه والمستشفيات العامة ، تتفاوت الأسعار وفقاً لفئة المستعملين واحتياجاتهم ودخولهم . ثالثاً ، تعد الكفاءة الإدارية أمراً حيوياً . وأخيراً ، فقد اتخذت الحكومة تدابير صارمة لمكافحة الفساد في جميع المشاريع العامة . وفي تطبيق هذه المبادئ ضمان لاستمرار المشاريع العامة اقتصادياً وإتاحة الخدمات على مستوى جيد بأسعار في المتناول .

١٦ - وأضافت قائمة إن سنغافورة تسلم بمخاطر أن يكون القطاع العام مسيطرًا بدرجة مفرطة على اقتصاد أي بلد فقد يؤدي ذلك إلى قيام صناعات غير فعالة ومحمية أكثر من اللازم لا يكون فيها مكان لأي منظم من القطاع الخاص . ويتعين على جميع الحكومات ، عند نقطة ما أن تقرر كيف ومتى ينبغي تحويل المشروع إلى القطاع الخاص ، وما هي التدابير الأخرى الضرورية لزيادة المنافسة . وقد تحول إلى القطاع الخاص في السنوات الأخيرة في سنغافورة بعض المشاريع العامة ذات الربحية العالمية جداً ضماناً

(الانسة تان ، سنغافورة)

لاستمرارها قادرة على المنافسة ومن أجل تخفيف دور الحكومة وتمكين القطاع الخاص من الاسهام في النمو الاقتصادي . ولم تحول الى القطاع الخاص سوى المشاريع العامة القادره على الاستمرار ، وسمح للمشاريع الفاشلة بإشهار افلاتها . وقد أخذت عوامل أخرى في الاعتبار ، مثل تأثير التخصيص هذا على المستهلكين ، ولاسيما فيما يتعلق بالمرافق الأساسية مثل المياه والغاز والتليفون والكهرباء .

١٧ - واسترسلت قائلة إن المشاريع العامة تسهم في الاستقرار السياسي لسنغافورة والرفاه الاقتصادي بتوفيرها خدمات جيدة بأسعار في متناول الفرد . وفي التحليل النهائي ، فإن التوازن بين مشاريع القطاع العام والقطاع الخاص يتوقف بالضرورة على حالة التنمية في البلد وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

١٨ - السيد غويريرو (الفلبين) : قال إن روح المشاركة ، التي هي جزء من تقاليد التعاون في الفلبين ، على جميع الأصعدة ، تشكل أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأن مسؤولية تعزيز التعاون التقني الأساسية تقع على عاتق البلدان النامية ، ولكن ينبعى على البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة مساعدة العملية .

١٩ - وأضاف أن حجر الزاوية في الجهد الحالي المبذولة في سبيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأحد أهدافها الأساسية هو جعل البلدان النامية تعتمد على الذات منفردة وبصورة جماعية .

٢٠ - ومضى يقول إن الفلبين قد اضطاعت ، منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس ، بمشاريع التعاون التقني مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا : إندونيسيا ، وبروناي دار السلام ، وتايلاند ، وسنغافورة ، ومالزيا ، وكذلك منع البلدان الأخرى : الهند والمدين في المقام الأول ، والمشتركيين في صندوق بيريرو - غويريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وقد حضر الدورات التدريبية التي قدمها مجلس الفلبين للتعاون التقني مشتركيين من ١٦ بلداً ، كلهم من الجنوب ، حددوا وحللوا وقيموا أولويات التنمية الخاصة بهم وأدركوا أن

## (السيد غويريرو ، الفلبين)

احتياجاتهم يمكن أن تلبى جزئياً عن طريق الخبرة والقدرات الموجودة داخل أسرة الأمم النامية .

٢١ - وأردف يقول إن كل ذلك يُظهر أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس في حالة احتضار بحال من الأحوال : فهو ثابق بالحياة والنشاط . إن التقييد الأساسي ليس الموهبة أو الدراسة ، ولكن التعاون سيكون أكثر فعالية إذا استطاعت البلدان النامية امتلاك تكنولوجيات الشمال الجديدة بشروط مواتية . والعقبة الرئيسية ليست فقدان الإرادة السياسية ولكنها نقص الأموال . فحينما يتحتم على بلد ما أن ينفق من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من ميزانيته الوطنية في خدمة الدين الخارجي وينبغي عليه تقليله وارداته للفواء بال الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً ، فإنه لا يمكن أن يمْوَّل ، بصورة مرحلة ، التكاليف التي ينطوي عليها التعاون التقني . ومع ذلك فإن التعاون يزدهر ، على الرغم من التقييدات والصعوبات .

٢٢ - واستطرد يقول إن لدى بلده عدد من التوصيات فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . فينبغي أن يقل الموقف الفكري - وهو تركة من الماضي الاستعماري - الذي يحمل بلدان الجنوب على الاعتماد أكثر مما يجب على الشمال . فـإن ما يجبه من الشمال ليس هو الأفضل بالضرورة . وينبغي على كل بلد أن يستعرض الأهداف التسعة لخطة عمل بوسان آيرس وتوصياتها الـ ٣٤ ، التي يجب أن تنفذ بمزيد من الجرأة . إن تعزيز القدرات الوطنية وتحسين تنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية سيزيدان من ثقة البلدان واكتفائهما الذاتي ويضعان التعاون الاقتصادي والتقني في الجنوب على أساس أكثر رسوحاً .

٢٣ - وأضاف يقول إنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من الحوار بين الجنوب والجنوب بشأن تحديد الأولويات ، لا سيما في الاحتياجات القطاعية للتنمية ، ويجب التسلیم بالميزة النسبية للبلدان والمناطق ، والإبقاء عليها وتنميتها ، وينبغي تشجيع المشاركة في صياغة الاستراتيجية الوطنية والإقليمية بمساعدة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة . ويجب كذلك على القطاع الخاص أن يشترك في تلك الجهود حتى يمكن لتقاسم التكنولوجيا أن يؤدي إلى ترتيبات مثمرة من المشاريع المشتركة . وينبغي أن يحدث مزيد من التفاعل فيما بين مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبين مراكز التنسيق هذه ومنظمات القطاع الخاص .

(السيد غويريرو ، الفلبين)

٢٤ - ثم قال إن التعاون التقني ، في الحقيقة ، يتبين أن يوجد في جميع أوجه التنمية البشرية : الرعاية الصحية ، والتغذية ، والمساكن المنخفضة التكلفة ، والوقاية من الكوارث ، ومحو الأمية ، والتعليم الأولي وتعليم الكبار ، وإعادة تأهيل المعوقين ، واجتثاث المخدرات ، وما إلى ذلك . وتأمل الفلبين في قيام مجهود مصمم لتحسين نظم المعلومات وإعداد ملخصات كاملة للقدرات والاحتياجات ومراكيز التفوق المترابطة واستخدام تكنولوجيا الحاسوب .

٢٥ - وأضاف يقول إن كل ذلك لا يعني أن يحل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية محل التعاون بين الشمال والجنوب . بل يتبعه للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين الجنوب والجنوب أن يكمل أحدهما الآخر ، ويجب أن يعمل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كنقطة انطلاق لتعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على أساس العدل والفائدة المتبادلة . ويتبين أن يدمج عنصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج ومشاريع وكالات الأمم المتحدة ذات الاهتمام القطاعي وفي البرامج والمشاريع القطرية . وزيادة على ذلك يتبعه أن تعمل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بولايات معززة لتشجيع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ك وسيط لدى الراغبين والقادرین على مساعدة شعوب الجنوب لتساعد نفسها بتصميم وكرامة .

٢٦ - وأضاف يقول إن لدى الفلبين تقليدا في تنظيم المشاريع عمره عدة قرون . وقد شهدت تطويرا تدريجيا من الشركات الصغيرة التي تضم أسرة معيشية واحدة فقط ، والتي لا تزال موجودة ، إلى مؤسسات أكبر تشمل آلاف المالكين المشتركين ، والمساعدين ، والمدراء المستخدمين .

٢٧ - وقال إن مفهوم تنظيم المشاريع ليس جديدا . والجديد هو تعدد المؤسسات الموسعة ، مع احتياجها للإدارة الفنية ، والإنتاج الآلي ، والتمويل ، والإجراءات التجارية . وأن تعقيد المؤسسات الكبيرة يبدو منفردا نوعا ما لرجال الأعمال المحتملين ، الذين ينسون ، إذ يحفزهم طموح إحراز النجاح المالي ، إن ذلك النجاح ينطلق من بدايات صغيرة .

## (السيد غويريرو ، الغلبين)

- ٢٨ - وأضاف يقول إنه لا بد من تشجيع المبادرة ، والإحسان بالمسؤولية ، والواقعية في تقدير المخاطر ، ونهر شجاع إزاء التنافس بين صغار السن بغية تعزيز روح تنظيم المشاريع . وإن تربية كهذه في المواقف يمكن أن تحدث فقط حيث تسلم السياسة الوطنية بالأهمية الحاسمة للقطاع الخاص في التنمية . إن القطاع الخاص يستفيد من القطاع العام الفعال والكفاء الذي يحافظ على الظروف الملائمة للمبادرة الخاصة . وإن التفاعل الفعال بين القطاعين العام والخاص في بلد ما هو مسألة ذات أهمية محلية ، ولكن الدور الهام للمجتمع الدولي في مساعدة اقتصادات الأمم النامية ينبغي تأكيده مجددا ، لأن أفضل الطرق في تسهيل مهمة أصحاب المشاريع هو إقامة بيئة من الاستقرار الوطني والرخاء . وإن تدوير الأسواق ، وإمكانية الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ستساعد في تشجيع روح تنظيم المشاريع .

- ٢٩ - وقال في الختام إن حكومة الغلبين تتبع برنامجا لتحويل المؤسسات التي لا تزال تحت ملكية الحكومة إلى القطاع الخاص ، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير إلغاء قيود التجارة والنقل . وهي تتبع زيادة على ذلك برنامجا لوزع المصانع بعيدا عن مانيلا الكبرى - العاصمة الوطنية . وهي بفعلها هذا تشجع أصحاب المشاريع على الإنتاج من أجل التصدير ، معتمدين على المهارات والمواد الأولية ورؤوس الأموال المحلية .

- ٣٠ - السيد جاكتا (الجزائر) : قال إن بيته هو إضافة للبيان الذي ألقاه ممثل غالا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧ ، والذي يؤيده تماما . وأضاف أن الجزائر عضو في مجموعة الـ ١٥ للتعاون والتشاور بين الجنوب والجنوب ، وتود أن تدللي ببعض التعليقات الإضافية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الذي يتم تشجيعه في منطقة المغرب الفرعية عن طريق اتحاد المغرب العربي ، وفي العالم العربي عن طريق جامعة الدول العربية ، وفي إفريقيا عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي المناطق الباقية من الجنوب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء .

- ٣١ - وأضاف أن أجزاء التقرير الممتاز للجنة الجنوب ، التي تشير بصفة خاصة إلى التعاون بين الجنوب والجنوب ، أسممت إسهاما رئيسيا في تنمية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وأن وفده يؤكد البيان القائل بأن جهود الجنوب الجماعية قد أعادتها بصورة خطيرة عدم وجود أي آلية دائمة لتوفير الدعم الفكري ، والتقني والتنظيمي .

(السيد جاكتا ، الجزائر)

٢٢ - وذكر أنه بينما يشكل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مسألة هامة للبلدان النامية بمفهوم خاصة ، إلا أنه ينبغي أن ينتظم المجتمع الدولي بأسره ، ذلك لأنه لا يمكن تنفيذه بدون دعم من مصادر تمويلية إضافية وبدون الانشطة الحفازة لمنظومة الأمم المتحدة . ولا يمكن للتعاون التقني فميا بين البلدان النامية أن يحل محل الأشكال التقليدية الأساسية للتعاون الدولي ؛ ومع ذلك فإنه أداة مفيدة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية إذا ما جمعوا مواردهم وتقاسموا خبراتهم . وإن الإطار القانوني القائم ، أي خطة عمل بوبينس آيرس ، هوأسى مناسب لهذا التعاون . ولا تزال خطة العمل محيحة وتشكل إطاراً أساسياً معيارياً لهذا التعاون .

٢٣ - واختتم كلامه قائلاً إن تحقيق أهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يرتبط بإيجاد بيئه اقتصادية دولية ملائمة ، مما لا يمكن تحقيقه إلا إذا أخذ المجتمع الدولي على عاتقه مسؤوليته الجماعية واستوفى الشروط التالية : إيجاد حل سريع ودائم لمشكلة الدين الخارجي في البلدان النامية ، التي تعتبر ، إلى جانب التحويل السلبي الصافي للموارد المالية ، أحد العوامل الرئيسية في المأزق الاقتصادي الراهن في البلدان النامية ، وتوفير موارد مالية خارجية كافية بشروط تساهلية لتلبی احتياجات نمو البلدان النامية ؛ وتحسين البيئة الاقتصادية الدولية عن طريق التقليل في وجه عدم التوازن العالمي لمراجعة مصالح البلدان النامية ؛ وتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي للبلدان النامية ؛ والتأكيد المجدد على تقديم المساعدة من جانب وكالات الأمم المتحدة في مجال الانتعاش الاقتصادي للبلدان النامية ، وتعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي هو الوكالة الرائدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٢٤ - السيد أبو الحسن (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن الشركات عبر الوطنية هي من أهم العوامل في الاقتصاد العالمي . فتصيبها من الناتج الاقتصادي العالمي هائل . ولدى بعض أكبر الشركات عبر الوطنية أرقام مبيعات تزيد على الناتج الإجمالي لبلدان كثيرة . وتشير الأهمية المتزايدة لهذه الشركات في الاقتصاد العالمي إلى ضرورة إبرام مدونة سلوك دولية بشأن العلاقات بين الدول المضيفة والشركات عبر الوطنية . ومن شأن هذه المدونة أن تسهم في تدوين القانون الاقتصادي الدولي وأن تكون أيضاً من زيادة منافع الأنشطة الاقتصادية عبر الوطنية إلى أقصى حد وأن تقلل

(السيد أبو الحسن ، جمهورية  
إيران الإسلامية )  
(٢)

آثارها السلبية المحتملة إلى أدنى حد . ويمكن في نفس الوقت أن توفر إطاراً ثابتاً وواضحاً لتسهيل تدفق الموارد عبر الحدود الوطنية ، فتعزز بذلك دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي .

٣٥ - وأضاف أنه على الرغم من أن المدونة كاملة تقريباً ، بعد أكثر من ١٥ سنة من التفاوض ، لا تزال هناك بعض المسائل المتعلقة التي تعيق اعتمادها بتوافق الآراء . وقد أعطى اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨٦/٤٥ المفاوضات زخماً جديداً . ومع أن لغة وسياق أحدث نسخة للمدونة ، وقد تم وضعها بعد سنتين من المفاوضات ، متوازنان بعذائية ، إلا أن بعض الوفود غير مستعدة لعرض مواقفها بالتفصيل . وفي حين أن المفاوضات الدولية الجارية - بما في ذلك المفاوضات في سياق جولة أوروغواي ، والعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، والدوررة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - ذات علاقة لا تذكر بنصوص المدونة ، فقد اتخذت ذريعة لتأجيل مزيد من المفاوضات بشأن المدونة . ولكن وفده يأمل ملخصاً في أن تؤدي المشاورات المستأنفة المقرر عقدها في حزيران/يونيه وتموز/ يوليه ١٩٩٢ إلى إبرام المدونة ، بحيث يمكن اعتمادها في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة .

٣٦ - شم قال إنه على الرغم من أنه تم الاضطلاع بكثير من المبادرات لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، إلا أن المستوى الراهن لهذا التعاون لا يزال غير مشجع . وأن البلدان النامية تملك كثيراً من الموارد والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة ، بما في ذلك سوق كبيرة آخذة في النمو . ومع أن مادراتها قادرة على المنافسة في بعض الميادين ، إلا أن تنفيذ برامج فعالة ومتضاغرة يمكنها من تطوير نظام تكميلي يوفر التخصص فيه عائدات أفضل . وزيادة على ذلك ، يشكل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية نموذجاً للتنمية يتميز بفعالية التكاليف ويتيح تطبيقه بصورة شاملة ، وذلك بوصفه آلية لتبادل الخبرة والمعلومات والتكنولوجيات الملائمة وتحسين المهارات ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة عن طريق الجهود الجماعية . وفي هذا الصدد يوفر تقرير لجنة الجنوب أساساً طيباً لمزيد من التقدم في هذه المجالات . ولكن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المذكور هو أكثر المهام التي يجب إنجازها أهمية .

(السيد أبو الحسن ، جمهورية  
ليران الإسلامية)

وقد قررت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تناقش مساحتها في تنفيذ التقرير في دورتها القادمة في عام ١٩٩٣ . ويجب أن تناقش الجمعية العامة كذلك مساحتها الخامسة في تنفيذ تلك التوصيات .

٢٧ - واردد يقول إنه على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد زادت استخدام طرائق التعاون الاقتصادي والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية في أنشطتها الإنمائية ، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله داخل منظومة الأمم المتحدة . وإن ونده ممتن في هذا الصدد لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنّه أدرج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن المجالات الستة التي ستفضي الأولويات أثناء الدورة البرنامجية القادمة ، وإعطائه الإذن باستخدام ما يصل إلى ١٠ في المائة من أرقام التخطيط الإرهابية من أجل أنشطة التعاون التقني . إن تخطيط ، وتمويل وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو مسؤولية الحكومات المعنية في المقام الأول . ولكن الموارد المالية غير الكافية تظل أحد العوائق الرئيسية أمام انتشار هذه الأنشطة . وهكذا ينبغي بذل الجهد لتعبئة موارد مالية كافية بغية تعزيز التعاون بين البلدان النامية . ويمكن للمجتمع الدولي ، وبصفة خاصة ، البلدان المتقدمة النمو أن يقوم بدور في هذا الشأن وزيادة على ذلك يعتمد تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية على قدرات مراكز التنسيق الوطنية وآليات التنسيق للبلدان النامية المسؤولة عن هذا التعاون . وبينما ينبع ذلك بذل الجهد لتعزيز هذه المؤسسات ووضعها داخل الآليات الحكومية حيث يمكنها أن تكون أكثر فعالية .

٢٨ - السيد پانييل (تركيا) : قال إنه أصبح مقبولاً على المعيد العالمي في الوقت الحاضر أن نجاح عملية التنمية مسؤولية أساسية تقع على عاتق البلد المعنى . وأصبح من المقبول أيضاً أن البلدان التي تتحوّل سياستها منحى خارجياً والبلدان التي تتعاون مع البلدان الأخرى وتشاركها في الخبرات تبدو أكثر نجاحاً فيما تبذله من جهود في مجال التنمية . ومن شأن خبرات وإنجازات البلدان التي بلغت مراحل متشابهة في مجال التنمية أن تكون أهداً ملء بالامر ، وكان هذا هو المنطق الذي استند إليه القرار

(السيد يانيل ، تركيا)

ب بهذه خطة عمل بويسن آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، التي استهدفت تأمين مزيد من التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

٣٩ - وأضاف قائلا إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد يبدو عملية مجردة إلى حد ما ، إلا أنه يشكل في الواقع الأمر عنصراً تكميلياً حقيقياً إلى حد بعيد لجهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية . ومن التقارير التي عرضت في الدورة السابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن إدراك أن البلدان النامية تستخدم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو متزايد كأداة للوفاء باحتياجاتها التقنية . وقد زادت الاختلافات فيما بين البلدان النامية خلال العقد المنصرم ، على الرغم من أن بعض المناطق شهدت أداء اقتصادياً أفضل . وهذه البلدان النامية أقدر على مساعدة البلدان الأخرى ، وعليها واجب القيام بذلك .

٤٠ - ومن قائله إن بلده حق تقدماً اقتصادياً كبيراً خلال العقد الماضي . ففي نهاية الثمانينيات أنشئت الوكالة التركية للتعاون . وقد قامت هذه الهيئة بتنسيق التعاون بين تركيا والبلدان النامية الأخرى ، وبميزانية قدرها ٦ ملايين دولار ، بدأ عددًا من البرامج التدريبية التي قدمت للعديد من البلدان ، معظمها في إفريقيا .

٤١ - واستطرد قائلا إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم يحقق كاملاً إمكاناته . فعلى منظمة الأمم المتحدة أن تقوم بوضع استراتيجية تستجيب لاحتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال التسعينات ، وفقاً لمبادئ خطة عمل بويسن آيرس .

٤٢ - وفيما يتعلق بتنظيم المشاريع ، قال إنه يتمنى ألا يغيب عن البال أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن يكون له دور هام في تعزيزه . وقد اكتسب تعزيز تنظيم المشاريع وتشجيع القطاع الخاص أهمية متزايدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويمكن أن يؤديها إلى زيادة التجارة والاستثمار . وقد بدأ بلده ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، برامج في هذا المجال وهو على استعداد لمشاركة خبراته مع البلدان النامية الأخرى .

٤٣ - السيد متري (باكستان) : قال إن تقرير لجنة الجنوب أكد على ما يمكن أن يكتسبه الجنوب من قوة عن طريق زيادة استخدام طاقاته الجماعية ، مما يعزز أهميته في اقتصاد العالم ويضعه في مركز أفضل يمكنه من التأثير على إدارة هذا الاقتصاد . ولا يمكن تحقيق الامكانيات الكاملة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية إلا إذا تلقى هذا المفهوم الدعم السياسي من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وفي ظل المناخ الاقتصادي الراهن ، الذي يتسم بطابع العالمية والترابط المتزايد ، قال البعض إن بإمكان البلدان النامية أن توقف الاتجاه نحو تهميشها عن طريق تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب . وعلى الرغم من أنه لا يمكن الاعتراض على صحة هذا القول ، فلا تزال هناك حقيقة مؤداتها أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يمكن أن يتحقق إلا في سياق البيئة الاقتصادية الدولية الأوسع نطاقا .

٤٤ - ومض قائلًا إن أحد العوامل التي تفسر عدم وجود آلية قوية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو أن هذه البلدان ظلت محرومة من الموارد التي تحتاج إليها من أجل النمو الاقتصادي وذلك نظراً للنقل الهائل للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو . ومن الواقع أن ندرة الموارد في الجنوب جعل من الصعب على البلدان النامية أن توافق إنشطة التعاون التقني . وأعرب عن اعتقاد وفده بأن التوصية المتعلقة بإنشاء مرفق للتمويل التجاري والواردة في تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص لاليات تمويل التجارة في البلدان النامية وفيما بينها الذي عقد مؤخرًا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مهمة لتشجيع التجارة فيما بين البلدان النامية .

٤٥ - واستطرد قائلًا إن خطة عمل بوينس آيرس توفر إطاراً صحيحاً لاستخدام التعاون التقني بما يعود بالفائدة على البلدان النامية . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها هذه البلدان ومنظومة الأمم المتحدة وبعثر البلدان المتقدمة النمو ، فلم تتحقق بعد الامكانيات الكاملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ولتحويل هذا التعاون التقني إلى أداة فعالة للتنمية ، على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء أن تبدياً مزيداً من العزم على تعزيز طرق التعاون هذه .

٤٦ - وواصل حديثه قائلًا إن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يحتل مركزاً محورياً في العلاقات الاقتصادية لبلده الذي وضع أهدافه الانمائية الوطنية

## (السيد متري ، باكستان)

في مجال التعاون التقني بناء على التوصيات الأساسية لخطة عمل بوينس آيرس . وقد قدم بلده مساعدات تقنية إلى العديد من البلدان النامية وأقام نظاما للتعاون التقني يعمل بفعالية على أصعدة مختلفة . كذلك أقيمت ترتيبات ثنائية مع عدد من البلدان النامية ، ولا سيما إندونيسيا والهند والصين ويوغوسلافيا وتايلاند وايران .

٤٧ - واستمر قائلا إن بإمكان تنظيم المشاريع أن يساعد في زيادة كفاءة الاقتصاد العالمي إذا أتيح له أن يعمل في ظل نظام تجاري منفتح وأكثر حرية . فالتجارة وتنظيم المشاريع متصلان على نحو لا انفصام له . ووفقا لذلك ، ينبغي إكمال مفاوضات جولة أوروغواي في أقرب وقت ممكن حتى يمكن لتنظيم الاعمال أن يعمل على حفز التنمية . وقد اتخذت باكستان تدابير ملموسة لإنعاش اقتصادها من خلال تشجيع الاعمال الحرة وتطبيق الامرکزية في مجال صنع القرارات ، ورفع القيود التنظيمية وتحرير الأنشطة الاقتصادية من الاحتياط من خلال إلغاء التأميم وتبسيط الإجراءات الإدارية وإجراء تكيف هيكلية . ومع ذلك ، وكما ذكر في قرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٥ ، لا توجد توجيهات عامة لتحقيق التنمية الناجحة وكل بلد مسؤول عن سياساته الاقتصادية الخامسة به وفقا لحالته وظروفه المحددة .

٤٨ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن اللجنة الثانية اشتراك ، خلال السنوات القليلة الماضية ، في المناقشة العالمية المتعلقة بالحاجة إلى مساعدة القطاع الخاص ، بل بواجبه في المساهمة فيما تبذله البلدان من جهود في سعيها نحو تنمية أو إنعاش اقتصاداتها . وقد أسفت هذه المداولات عن توافق في الآراء على أن بالإمكان أن يصبح تنظيم المشاريع في القطاع الخاص أرجع عوامل التنمية .

٤٩ - وأضاف قائلا إن المفاوضات التي جرت في عام ١٩٩٠ أسفرت عن اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨٨/٤٥ المعروف "تنظيم المشاريع" الذي قدمته الولايات المتحدة وشارك في تقديمها ما يربو على ٣٥ دولة عضوا . أما السيد غوميز ، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد وصف القرار في آخر بيان أدى به أمام اللجنة الثانية بأنه "علامة بارزة" تثبت لأول مرة وجود توافق في الآراء ، واسع النطاق بشأن هذه المسألة وتتوفر إطارا شاملا لما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم إلى

(السيد دوغان ، الولايات  
المتحدة الأمريكية)

الحكومات التي تسعى إلى تنمية وإنعاش اقتصاداتها من خلال الأعمال الحرة ، والأسواق التنافسية وتشجيع تنظيم المشاريع . وبينما القرار ١٨٨/٤٥ ، بشكل أساسى ، على الحاجة ، على كل من المعهد الدولى والوطنى ، إلى خلق بيئة اقتصادية تفضى إلى الاستثمار الخاص وتتنمية الأعمال التجارية ، مع مراعاة الظروف والاحتياجات الوطنية الخاصة .

٥٠ - واستطرد قائلا إن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى اتخذ ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، خطوة رئيسية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٥ باتخاذه المقرر ١١/٩١ المعنون "القطاع الخام في التنمية" . وقدتناول هذا المقرر الحاجة إلى إدماج تنظيم المشاريع في أنشطة هيئات الأمم المتحدة التي تتولى إدارة مشاكل التنمية . وقد كشفت المناقشات التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن وجود تأييد مستمر للقرار المتعلق بتنظيم المشاريع ، على نحو ما أبدته البيانات التي أودلي بها حتى الان في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

٥١ - ومضى يقول إن بإمكان اتخاذ خطوات إضافية بل ينبعى اتخاذها . ويستطيع فقد الولايات المتحدة إلى التعاون مع الوفود الأخرى في اللجنة الثانية ، ومع الأمانة العامة من أجل وضع العناصر الأساسية لحل جديد بالاعتماد على الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها خلال السنة الماضية . وقد كشفت المشاورات الأولية التي جرت فيما بين مقدمي القرار الذي اتخد في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة أن هناك اهتماماً واسع النطاق بضمان أن تعمل منظومة الأمم المتحدة على مساعدة المجتمع الدولي في تطوير الهياكل الأساسية والمهارات المطلوبة لتحسين كفاءة نمو القطاع الخام وحفزه . وبطبيعة الحال ، ينبعى أن يسلم النهض المقترح بما يطلع به القطاع العام من دور في الوقت الحاضر وأن يراعي الظروف والاحتياجات الوطنية الخاصة .

٥٢ - وأعرب عنأمل وفده في أن ينتج عن هذه المشاورات نص عملي مفيد ، حتى يعتمد بهتوفيق الآراء ، يحدد كيف يمكن إدراج تنظيم المشاريع بأقصى قدر من الكفاءة في أنشطة إدارات الأمم المتحدة وأجهزتها ومؤسساتها في إطار منظومة الأمم المتحدة .

السيد دوغان ، الولايات  
المتحدة الأمريكية

٥٣ - وواصل حديثه قائلاً إن هناك عدداً متزايداً من البلدان التي تدرك ما للاقتضاء المشجع للسوق من دور مركزي في استراتيجيات تدميיתה الوطنية وتتخد تدابير لتعزيز نشاط منظمي المشاريع من أجل تحقيق النمو الذاتي . فعلى جميع الدول الأعضاء أن تساعده على تشجيع هذا الاتجاه العالمي ، بحيث تثبت أهمية الأمم المتحدة وقدرتها على مواجهة تحديات بيئية اقتصادية دولية تتغير بصورة جذرية .

٥٤ - السيد أوليسيميكوا (نيجيريا) : قال إنه في الوقت الذي تنفتح فيه آفاق عالمية جديدة نتيجة انتهاء الحرب الباردة وتخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب ، يبرز واقع جديد يرتكز الاهتمام من جديد على محنة العالم النامي . فالفجوة الكبيرة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو لا تزال تتعاظم وقد قادت البلدان النامية ، إلى تجميل مواردها ، ضمن جهود واعية ومدروسة ، من أجل إنقاذ نفسها . وعليه ، فقد جرى التسليم بأن التعاون التقني أداة للتعاون الدولي من أجل التنمية . فينبغي ، إذن ، أن يظل تشجيع الاعتماد على الذات لدى البلدان النامية في الميدان الاقتصادي هو مجال التركيز الأساسي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، على أن يتم تحقيقه من خلال تعزيز القدرات التقنية والإدارية والتنظيمية والبحثية المطلوبة من أجل مواصلة التنمية الوطنية لهذه البلدان نحو فعال . وعلى البلدان التي ترغب في الاستفادة من هذه الأداة أن تتقاسم مواردها ومهاراتها وقدراتها في المجال التقني مع غيرها من البلدان . وفي هذا الصدد ، يقتصر دور الأمم المتحدة على حفز ودعم الجهود الوطنية وتنميتها وتعزيز نوعية التعاون الدولي .

٥٥ - ومضى يقول إن بلده دأب لعدة سنوات على تشجيع التعاون التقني من خلال فريق المعونة التقنية ، الذي يتمثل الهدف منه في مساعدة البلدان النامية ، وخاصة في إفريقيا ، والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي من خلال توفير الموظفين الفنيين والأكاديميين والعلميين للمساعدة في أنشطة التنمية .

٥٦ - وأردف قائلاً إن القيود المالية هي إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . والبلدان المتقدمة النمو تتطلع بدور تكميلي ، وإن كان حاسماً ، في تعزيز الاكتفاء الذاتي الوطني والجماعي للبلدان

(السيد اوليسيميكا ، نيجيريا)

النامية . فينبغي إذن إعادة توجيه سياسات وإجراءات الجهات المانحة لمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من قدراتها على أفضل نحو ممكن . فمن المهم أن تقدم البلدان المتقدمة النمو المساعدة لا عن طريق تقطيع التكاليف المدفوعة بالنقض الجبائي فحسب ، ولكن أيضا ، من خلال تمويل التكاليف والخدمات المحلية ، في بعض الأحيان . وتشير نيجيريا على البلدان والوكالات التي اتخذت خطوات في هذا الاتجاه ، وفقا للتوصيات ذات الصلة لخطة عمل بوينس آيرس .

٥٧ - وأضاف أن من المهم أيضا تمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق زيادة أرقام التخطيط الإرشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة موارد البرنامج الخام ، ولو أن المبالغ المطلوبة لا تمثل سوى حصة صغيرة من الأموال المتاحة للتعاون التقني . ويلزم أيضا اتخاذ تدابير لزيادة تعزيز قدرة المصادر والمناديق الإقليمية ودون الإقليمية لتمويل أنشطة التعاون فيما بين البلدان النامية .

٥٨ - واستطرد يقول إن مراكز التنسيق الوطنية تتطلع بدور حاسم في تدبير موارد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويجب أن تعمل مراكز التنسيق هذه على إقامة روابط متفاعلة مع مراكز التنسيق القطاعية ، على سبيل المثال ، في الوزارات التقنية . وينبغي أن تسع وكالات الأمم المتحدة إلى العمل على الاعتراف بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بموضعه طريقة مفيدة وفعالة من حيث التكلفة بالنسبة لتنفيذ المشاريع الإنمائية . ومن الأساسي نشر المعلومات عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتدريب موظفي مراكز التنسيق من أجل إعطائهم السلطة الكافية لاداء أدوارهم .

٥٩ - ومضى يقول إنه ينبغي الا يتهاون بمزايا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الطرق التقليدية . وينبغي منذ البداية دراسة طبيعة كل مشروع قيد النظر دراسة متناسبة . ففي بعض الحالات ، يمكن أن تستفيد المشاريع كثيرا من تدابير التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، على الرغم من أن هذا التعاون يمكن ، في حالات أخرى ، أن يعرض الاقتصاد دون داع للاستغلال دون تحقيق فوائد متكافئة .

-7-

٦٠ - السيدة كوستالوفا (تشيكوسلوفاكيا) : قالت إن وفدها يود التأكيد على أهمية اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨٨/٤٥ المتعلق بالمبادرة في مجال الاعمال ؛ وإن هذا القرار هو جزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز المبادئ العالمية للتعاون الاقتصادي ، ولا سيما مبدأ افتتاح الاقتصاد الوطني على الاتجاهات الجديدة التي تؤثر في تطور الاقتصاد العالمي .

٦١ - وأضافت قائمة إن بلدها يمر بمرحلة الانتقال إلى الاقتصاد السوقى ، التي توافق فيها الحكومة عملية التحويل إلى القطاع الخاص والتحرير الكامل للسوق بقصد إيجاد الظروف المواتية لتنمية المبادرة في مجال الأعمال .

٦٢ - والتجارة الخارجية هي قطاع هام من اقتصاد بلدها . والمؤسسات التشيكوسلوفاكية مستعدة ، رغم وجهتها الاوروبية ، لإقامة علاقات اقتصادية تعود بالنفع المتبادل مع المؤسسات في جميع البلدان الأخرى ، سواء أكانت متقدمة أم نامية ، في أوروبا والقارات الأخرى على حد سواء . فروح المبادرة في مجال الاعمال والانفتاح الاقتصادي العالمي يتكتشفان عن منظورات جديدة من أجل التعاون الفعال . وأعربت عن تقديرها في هذا الصدد دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دعم المبادرة في مجال الاعمال بإنشاء شعبة جديدة للقطاع الخاص ، كما أعربت عن اعتقاد وفديها بأن أنشطة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن تكون مفيدة أيضا . ويتبين للأمم المتحدة أن ترسم استراتيجية عامة لتعزيز دور المبادرة في مجال الاعمال في مجال التنمية الصناعية ، أولاً عن طريق استخدام المؤسسات الوطنية لتشجيع المبادرة في مجال الاعمال في المشاريع المتوسطة النطاق والمفيرة النطاق ، وثانياً عن طريق إيجاد نظام ذي كفاءة لتبادل المعلومات المتعلقة بالمبادرة في مجال الاعمال والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة .

- ٦٣ - السيد كيم (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) : قال إن الحالة الدولية الراهنة تجبر البلدان النامية على الاشتراك بشكل أكثر نشاطاً من ذي قبل في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ومع ذلك فإن المسؤوليات الاقتصادية الناجمة عن عوامل عديدة مثل هبوط أسعار السلع الأساسية وظهور التزعة الحمائية في البلدان المتقدمة ما برحت تحد في الوقت ذاته من قدرة البلدان النامية على وزع الموارد اللازمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ونجاح جهودها يتوقف على توفر بيئة دولية إيجابية ، إذ أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس بديلاً عن التعاون الاقتصادي الدولي ، بل هو واحد من أهم عناصره .

(السيد كيم ، جمهوريةكوريا الديمقراطية الشعبية)

٦٤ - وأضاف قائلاً إن لمنظمة الأمم المتحدة دوراً هاماً يتعين عليها القيام به في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وإن بلده يؤيد المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما المقرر ١/٧ ، وأعرب عن ترحيب بلده بقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات الأولوية الستة لبناء القدرة الوطنية في دورة البرمجة الخامسة . كما ينبغي تعزيز دور الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كي يشمل تعزيز وتنسيق أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فيصبح في مقدور كل بلد تهمه هذه الأنشطة الاشتراك فيها . ومن الضروري تحسين نظام حالة المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والنظر في إمكانية إنشاء شبكة شاملة تضم الوحدة الخاصة ، والمكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومراكز التنسيق الوطنية .

٦٥ - وأعرب أخيراً عن ترحيب وفده بالعرض الذي تقدمت به حكومة المغرب لاستضافة الاجتماع الاستشاري الدولي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩٣ .

٦٦ - السيدة حسن (مصر) : قالت إن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عنصر رئيسي في تطور البلدان النامية ، وإن المجتمع الدولي قد تعهد بما يترتب على ذلك من التزامات ضممتها بشكل رئيسي خطة عمل بويين آيرس وبرنامج عمل كراكاس . وأردفت قائلة إن البلدان النامية تحتاج إلى دعم مالي كبير من هركائهما الثنائيين كي تدمج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية دمجاً كاملاً في جهودها الإنمائية . فقد أصبح هذا الدعم أكثر أهمية من ذي قبل نظراً للتغيرات التي حدثت مؤخراً في الاقتصاد العالمي .

٦٧ - وأعربت عن تأييد وفدها الكامل لمقررات اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها السابعة . وقالت إن تقرير تلك اللجنة يشير إلى تطورات هامة ، مثل إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات الأولوية الستة في دورة البرمجة الخامسة ، وقرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويل البلدان استعمال ٧,٥ مليون دولار أو ١٠ بالمائة من أرقام التخطيط الإرشادية التابعة لها من أجل

(السيدة حسن ، مصر)

أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . واستدرك قائلة إن الأموال المتاحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا تزال غير كافية ، ولذلك ينبغي زيادة الموارد التي خصتها منظومة الأمم المتحدة لتنمية هذه الأنشطة .

٦٨ - وأضافت قائلة إن الاقتراح الداعي إلى نظر اللجنة الرفيعة المستوى في الطرق التي تعزز وسائل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لدى تنفيذ المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأameda الإقليمية والإقليمية والعالمية ، هو اقتراح يشير غاية الاهتمام . وعلاوة على ذلك ، فإن الوحدة الخامسة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقوم بدور رئيسي في تعزيز الأنشطة العملية الوجهة في مجالها ، ولذلك لا بد من منح الوحدة دعما ماليا خارجيا إضافيا . وأعربت عن تأييد ونداء لبناء اللجنة الرفيعة المستوى الذي يدعو إلى تعزيز الوحدة على وجه الاستعجال .

٦٩ - وتابعت كلامها قائلة إن مصر ما ببرحت ملتزمة بشدة بالتعاون بين بلدان الجنوب ، وقد قامت بأنشطة هامة في هذا المجال . وقد أدمج مركز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأجهزة الحكومية ، حيث يكون أكثر فاعلية ، كما أنشئ الصندوق المصري للتعاون التقني مع إفريقيا في إطار مركز التنسيق ذاك ، ويقوم بتقديم التدريب التقني والخبرات التقنية والمساعدة المالية لمختلف البرامج والمشاريع في جميع أرجاء إفريقيا .

٧٠ - ومضت تقول إنه لا بد من التذكر بأن الجمعية العامة قد أولت أهمية كبيرة للدور المبادرة في مجال الأعمال في التنمية الصناعية عندما اتخذت قرارها رقم ١٨٨/٤٥ . وقد اضطلعت مصر ببرنامج للاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بقصد تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نمو اقتصادي يتسم بالديمومة وتحسين مستوى معيشة شعبها . واحد الجوانب الرئيسية لهذا البرنامج هو إصلاح للقطاع الخاص يسعى إلى تشجيع المشاريع الخاصة عن طريق إلغاء قيود الاستثمار والانتاج ، وإزالة احتكارات الدولة ، وتصفية التمييز ضد القطاع الخاص . وشقة عنصر رئيسي آخر في البرنامج وهو اصلاح المؤسسات العامة ، مما سيزيد من ملكية القطاع الخاص وإدارته بواسطة عملية التحويل إلى القطاع الخاص .

(السيدة حسن ، مصر)

٧١ - واختتمت كلامها قائلة إن بلدها يجد مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية مقبولة بأحدث صيفها عهدا ، وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى استئناف المشاورات ، ولما كان من الضروري اعتماد مثل هذا المك على أساس توافق الآراء الواسع النطاق ، فإن بلدها يوافق على استئناف ذلك على أمل حل المسائل المعلقة وإنجاز المدونة .

٧٢ - السيد الياشيف (إسرائيل) : أعرب عن اتفاق وفده في الرأي مع الوفود الأخرى التي أكدت أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأردد قائلا إن بلده قد أيد مثل هذه الأنشطة في مناسبات عديدة وشاطر خبراته مع بلدان من القارات الأخرى ، تسلیمًا منه بمبدأ التعاون من أجل التنمية . كما أن تنمية الموارد البشرية هي مجال آخر يتطلب التعاون الدولي . واختتم كلامه قائلًا إن إسرائيل على استعداد لدعم جهود الهيئات الدولية في هذا المجال ، وتقديم المساهمة حيثما أمكنها ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧٠٥